وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
المؤتمر العلمي السادس عشر 2023

الكثافة المصرفية وعلاقتها في تعزيز حجم الودائع المصرفية

بحث تحليلي للقطاع المصرفي العراقي

Banking density and its relationship to in enhancing the volume of bank deposits

الباحث مصطفى حسن مصطفى نصرالله

Mustafa Hasan Mustafa

Nasrallahm11@gmail.com

جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد

الدكتور ريشار ميلاد صدقه

Dr.Richard Milad sadaka

Richard-sadaka@hotmail.com

جامعة الحديثة- لبنان

المستخلص

تعد قوة وتطور القطاع المصرفي معيارا رئيسا للحكم على سلامة الاقتصاد وقدرته على جذب الودائع المحلية والخارجية، وانطلاقا من مبدأ الودائع المصدر الأساس والشريان الحيوي لعمل المصارف، ويعد الجهاز المصرفي عصب الاقتصاد، ومن هذا المنطلق يتمثل هدف البحث إلى اختبار تأثير الكثافة المصرفية كمتغير مستقل عبر أبعاده (عدد الفروع، عدد الحسابات لدى المصارف، عدد البطاقات الإلكترونية، عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد أجهزة نقاط البيع) في تعزيز حجم الودائع المصرفية كمتغير معتمد بأبعاده المتمثلة بـ(إجمالي الودائع، الودائع الجارية، الودائع الثابتة، ودائع التوفير). إذا تمثلت مشكلة البحث في وجود عزوف لأصحاب رؤوس الأموال عن الإيداع في المصارف بسبب ضعف وسائل الجذب من قبل المصارف. وتنبع أهمية البحث عن طريق الدور الذي تؤديه تزايد حجم الودائع المصرفية التي تعد أكبر مصدر تمويل وأقله كلفة من باقي مصادر التمويل في تلبية متطلبات تطور وزيادة كفاءة القطاع المصرفي الذي بدوره يحرك عجلة التجارة والاقتصاد للبلد، ولغرض تحقيق أهداف البحث اعتمد على البيانات المتعلقة بالبحث الرسمية بمشاهدات شهرية للأعوام 2017-2021 والتي عولجت في برنامج ECXEL وصياغة الفرضيات التي اختبرت بالوسائل الإحصائية (SPSS V.23 ، EVIEWS10).

Abstract

The strength and development of the banking sector indicates economic stability and reflects its capability for gaining either domestic or foreign deposits. Based on the principle that deposits comprise the principal source and essential origin for banks. Besides, that banking system is the main pillar of the economy. From this, the study objective is to test the effect of banking density as an independent variable by its dimensions namely (number

of branches, number of bank accounts, number of electronic cards, number of ATMs, and number of point of sale machines) in enhancing volume of bank deposits as a reliable variable through its dimensions represented by (Total deposits, current deposits, fixed deposits, and saving deposits). Study problem is represented by the unwillingness of depositors to deposit their money in banks because of weakness of attractions from banks. The importance of study came from the role of deposits growing as a largest source of financing, which is fewer costs than other sources of financing, while meeting the requirements of developing and increasing efficiency of banking sector. Which leads to promote the trade and economy of country. To achieving the study objectives, the collected data was based on monthly observations for years 2017-2021. Which were processed by MS. ECXEL software, and formulation of hypotheses were tested by statistical packages of (EVIEWS10, SPSS V.23).

المقدمة

تعد المصارف أحد المؤسسات المهمة التي تشكل النظام المالي في اقتصاد أي بلد، كما تؤثر في تحسين الكفاءة الاقتصادية، عن طريق إرشاد الأموال من الوحدات ذات الموارد الفائضة إلى اولئك الذين لديهم فرص استثمارية أفضل، ونتيجة التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا الذي شهده القطاع المصرفي، تطلب امتلاك القدرة في مواكبه التطورات على وجه الخصوص من قبل الصناعة المصرفية العراقية وممارسة التأثير المنوط بها من خلال بحوث علميه رصينة لما يمكن أن تتبناه المصارف العراقية من وسائل لتنمية ودائعها.

وبما أن مؤشر الكثافة المصرفية هو أحد أبرز مؤشرات الشمول المالي لذا نجد من الضروري التعرف على مدى استجابة الجمهور لهذا المؤشر، وهل هي استجابة سلبية؟ أم إيجابية؟ والأكثر أهمية من ذلك هي انعكاسات هذه الاستجابة في حجم الودائع المصرفية. إذ تعد الودائع أهم مصادر التمويل للمصرف وتشكل النسبة الكبرى من هيكل التمويل، فضلا عن أنها قليلة التكلفة قياسا بباقي مصادر التمويل لهذا تعد الودائع المصرفية الوعاء الادخاري الأكثر أهمية الذي تلجأ إليه المصارف وتتعامل معه.

المحور الأول ((منهجية البحث))

أولا: أهمية البحث

يشهد العالم تطورا متسارعا نحو مزيد من السيطرة والقوة والهيمنة المصرفية، وبما أن أهمية القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي لأي بلد، ولأن الودائع المصرفية أحد أهم مصادر التمويل للمصارف التجارية وهي ما تميزها عن باقي المؤسسات المالية، اذ تعد أكبر مصدر تمويل يحصل عليه المصرف التجاري وأقله كلفة من باقي مصادر التمويل سواء أكانت مصادر تمويل خارجية أم داخلية ، لذا يعد انخفاض حجم الودائع المصرفية مشكلة قد تنعكس على أداء وكفاءة المصارف التجارية، ومن ثم على طبيعة وحجم استثماراتها، من هنا تولدت أهمية البحث.

ثانيا: مشكلة البحث

تعد الودائع من أهم مصادر تمويل المصارف، ولها تأثير كبير في توفير السيولة اللازمة لتمويل الاستثمار ، إلا أن مشكلة البحث تتمحور في عزوف أصحاب رؤوس الأموال عن الإيداع في المصارف، نتيجة ميلهم للاكتناز أولا وضعف وسائل الجذب من قبل المصارف ثانيا، وهذا العزوف سبب نقصا في عدد المودعين وحجم الودائع المصرفية، ومن ثم على أداء المصرف وكفاءته، لذا من الضروري إيجاد آلية ناجعة لزيادة الودائع المصرفية، وبما أن مؤشر الكثافة المصرفية أحد مؤشرات الشمول المالي، ويعد محفزا لجذب أموال المودعين من هنا يمكن أن تتلخص مشكلة البحث بالتساؤل الآتي (هل هناك علاقة لمؤشر الكثافة المصرفية في حجم الودائع المصرفية؟)

ثالثا: فرضية البحث

لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات الكثافة المصرفية وحجم الودائع المصرفية؟

وتنبثق منها فرضيات فرعية.

1- لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الكثافة المصرفية في حجم الودائع الجارية.
2- لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الكثافة المصرفية في حجم الودائع الثابتة.
3- لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الكثافة المصرفية في حجم الودائع التوفير.

رابعا: أهداف البحث

تسليط الضوء على مدى علاقة مؤشرات الكثافة المصرفية في حجم الإيداعات خلال مدة البحث ومقارنة أي الودائع (الجارية أو الثابتة أو التوفير) كانت أكثر استجابة من غيرها.

خامسا: مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع للدراسة الجهاز المصرفي العراقي، أما عينة الدراسة المصارف العاملة داخل العراق.

سادسا: حدود الدراسة

الحدود الزمانية: الجانب العملي من هذه الدراسة تمتد حدوده من 2017 حتى 2021 واعتمادا على البيانات الشهرية.

الحدود المكانية: العراقي.

الحدود الموضوعية: سوف تقتصر الدراسة على الموضوعات الآتية (الكثافة المصرفية، الودائع المصرفية).

المحور الثاني ((الجانب النظري للبحث))

أولا: الكثافة المصرفية

تمهيد:

إن اتساع المصارف وانتشارها في مناطق متعددة في البلد يسهل للمجتمع ربح الوقت والجهد بزيادة استقطاب الودائع، كما ترتفع قدر الموارد المجتمعية لدى المصارف، هذه الموارد توجه على شكل قروض لاستثمارها في برنامج تنموية التي من شأنها ترفع من قيمة النمو الاقتصادي، أن الجهاز المصرفي يعد ذو أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، وذلك عبر مجموعة الخدمات التي يقدمها للاقتصاد والمتمثلة في تعبئة الودائع، وتقديم الائتمان، وتجميع المدخرات المبعثرة، عن طريق قبولها على شكل ودائع تمول الاستثمارات.

1- مفهوم وتعريف الكثافة المصرفية

إن توزيع الفروع في العديد من الأماكن بتقديم الخدمات المصرفية على نطاق واسع يجعل من الممكن تقديم العديد من الخدمات على أساس اقتصادي.(Jakob & Tigran, 2011: 42)

ووجود فروع للمصرف في مناطق جغرافية متعددة مثل أن تكون للمصرف الذي يوجد في عاصمة البلاد فروع أخرى في المدن او القرى او المحليات او المقاطعات. (سليمان، 2014: 89)

وعرفت الكثافة المصرفية أيضا توزيع المصارف التجارية المحلية بشكل مدروس ومبني على رؤى لإدارتها العليا تتجسد بسياسات وتوجهات تترك في عقول وأذهان زبائنها الحاليين حالة الرضا والقناعة بخدماتها المقدمة فضلا عن استهدافها لزبائن جدد تجذبهم بفعل خدماتها كقبول الودائع تقديم القروض وخدمات أخرى التي يحتاجون إليها في ظل موافقة البنك المركزي العراقي ورضاه عن تصرفاتها المالية وجدارة إدارتها وهيكل رأسمالها ومساهمتها في تغليب الصالح العام وتقديم أفضل خدمة مصرفية للجمهور. (مهدي، 2019: 23)

2- أهمية الكثافة المصرفية

يعتمد البنك على شبكة من الفروع والأنظمة والبرامج للاستجابة لاحتياجات المستفيدين، حيث إنها تشكل المحور الاستراتيجي للتسويق للبنك، يصبح النظام المصرفي أكثر تنظيما واستقرارا، مما يشجع البنوك على فتح فروع جديدة، ومن ثم فأن الإشراف والرقابة والتنظيم على القطاع يفتح المجال لفروع البنوك ونشرها وإصدار التراخيص المتعلقة بهذا النشاط، لذلك فأن هذه السياسة هي القوة الدافعة لنمو وتطور النظام المصرفي، تنوعت وتشتت محفظته من الأصول والودائع والائتمان، الارتقاء بالخدمات التي يقدمها من فتح الحسابات إلى إصدار بطاقات الدفع والبطاقات الائتمانية والبطاقات الذكية وأجهزة الصراف الآلي وأنواع أخرى(النصيري، 2017: 53)

3- أهداف الكثافة المصرفية

أ- يسعى بنك التعمير إلى راحة عملائه ويؤسس فروعا يقدم عن طريق الخدمات المصرفية لجميع العملاء دون عناء لإتمام المعاملات.

ب- العمل بتقصير الوقت الذي يستغرقه العملاء ببلوغ البنك للحصول على الخدمات وتطوير المعلومات والتكنولوجيا، فضلا عن توفير الجهد للجمهور المستهدف حيث يفكر هذا في أنشاء فرع جديد.

ت- يقلل من المخاطر التي تواجه المصارف من مختلف الجوانب والعوامل، وفي حالة ركود صناعة في منطقة جغرافية ما، حيث سينعكس هذا الانخفاض على الشركات التابعة في تلك المنطقة، لتعويض هذه الخسائر عن طريق تعويض الأرباح الناتجة عن الأنشطة التابعة الأخرى. (عابد وأبو سعيد، 2016: 50)

4- العوامل المؤثرة على انتخاب فرع المصرف العوامل المؤثرة على انتخاب فرع المصرف

أ- **قدرة المصرف المالية** كلما كانت قدرة المصرف المالية عالية كلما استطاع اختيار مكان مناسب ومباني أكثر ملاءمة للتعامل المصرفي في الوقت الحالي والمستقبل.

ب- **طبيعة السوق المصرفي** يقصد بذلك تعداد وتمركز وتشتت العملاء فكلما كان السوق متسما بالتركيز جعل ذلك مشجعا على افتتاح فرع كبير وعلى العكس في حالة كون السوق يتصف بالتشتت، فأن ذلك يلتزم فتح وحدة مصرفية صغيرة الحجم.

ت- **طبيعة الخدمة المصرفية الممنوحة** تؤثر خصائص المنتج المصرفي على تصميم واختيار منفذ التوزيع، فإن كان مقدار الخدمات المصرفية المقدمة في المنطقة كبيرة خاصة وأن بعض الخدمات المصرفية تتطلب مستوى فنيا خاصا، فأن ذلك يتطلب استخدام قنوات توزيع غير تقليدية مثل استخدام الصراف الآلي، فضلا عن ذلك فأن حجم الفرع يختلف باختلاف طبيعة الخدمات المصرفية(محمد، 2019: 30).

ثانيا: الودائع المصرفية

تمهيد:

تعتمد المصارف في عملها على الودائع بشكل رئيس فالقطاع المصرفي هو القطاع الوحيد الذي يعتمد على أموال الآخرين في استثماراته لذلك تعد الودائع مثل عصب الحياة في قطاع المصارف، إذ إن المصارف التي تمتلك أكبر حصة من الودائع تكون لها القدرة على منافسه المصارف الأخرى وتحقيق ميزه تنافسية.

1- مفهوم وتعريف الودائع المصرفية

الودائع من أقدم الخدمات المصرفية التي تمنحها المؤسسات المصرفية اذ يتطلب المصرف في سبيل تقديم هذه الخدمة تكبد أي سحب للوديعة مباشرة سواء من مالك الوديعة أو عن طريق شخص مخول بالسحب، ويقدم المصرف الأمن لأموال المودع والحفاظ عليها.(Rose & Hudgins, 2008: 388)

عرفت الوديعة من قبل قانون التجارة العراقي المرقم (36) للعام 1984 بأنها عقد بين المصرف والمودع الذي بمقتضاه يتيح للمصرف تملك الأموال المودعة لديه والتصرف بها بما يتلاءم مع أنشطته المهنية وتعهده بإعادتها إلى المودع حين الطلب أو حين انتهاء مدة العقد أو بإخطار. (اللامي، 2016: 364)

كما تعني كلمة الوديعة مبلغ نقدي يدفع لجهة ويودع كمبلغ دائن في حساب تلك الجهة وفق شروط تستوجب سداد الوديعة أو تحويلها إلى حساب آخر بفائدة أو علاوة أو بدون فائدة وعلاوة أما عند طلب الجهة المودعة أو وفق وقت يتفق علية المودع. (داود ومجبل، 2020: 392-416)

2- أهمية الودائع المصرفية

أ- امتصاص القوة الشرائية الفائضة إذا كانت موجة نحو الادخار.

ب- الحد من الاكتناز؛ لأن الاكتناز مثل تعطيل الأموال وحجبها عن النفع العام.

ت- كبح جماح التضخم.

ث- تأكيد أفضلية عملية البلد المحلية بوصفها إدارة للادخار وهذا يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي للبلد والظروف الاقتصادية التي يعيشها. (المكصوصي، 2000: 25).

3- أنواع الودائع المصرفية

أ- **الودائع الجاريــة**

الحسابات المصرفية التي تسمح للمودعين سحب أو تحويل الأموال إلى طرف آخر عن طريق الصكوك وتشمل الحسابات الجارية بدون سعر فائدة وتسمى ودائع تحت الطلب وحسابات تحمل فائدة وفيها نظام السحب ممكن للتفاوض وحسابات ودائع سوق النقد (خليل، 2018: 50).

- **<u>الودائع الجاريــة تحت الطلب</u>:** هي تلك الودائع التي يودعها الأفراد والهيئات لدى المصارف حيث يمكن سحبها في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منها بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف ليجري الدفع بموجبها له أو لشخص آخر يعينه في الأمر الصادر منه إلى المصرف، وقد يجري الدفع لأي شخص يظهر هذا الأمر باسمة وهذا الأمر يسمى صك ولا تحمل هذه الودائع في أغلب الدول فوائدا كما هو الحال في الأنواع الأخرى بسبب عدم ثبات رصيد هذه الودائع.(مامندي، 2012: 78)
- **<u>الودائع القابلة للتفاوض</u>:** هو نظام للسحب ممكن للتفاوض الذي ظهر بداية عام 1980 ضمن ما يعرف بحسابات المعاملات Transaction accounts ولا يتطلب هذا الحساب سوى رصيدا بسيطا من المودع فضلا عن أن هذا النوع من الودائع يسمح به فقط للأفراد والمؤسسات غير الربحية، وتقبل هذه الفئه من الودائع السحب بالصكوك إلا أنه أقل شيوعا من الودائع تحت الطلب لكون أمر السحب فيها خاضعة للتفاوض، ولكن في الوقت نفسة تدفع المصارف التجارية على هذا النوع من الودائع فوائد وهذا لا يحدث مع الودائع تحت الطلب.(Saunders&Cornett، 2012: 354).
- **<u>ودائع سوق النقد</u>:** هي ودائع ممكنة للسحب لمرات محددة، تقدم لتزويد المصارف بإدارة للتنافس مع الصناديق الاستثمارية في أسواق النقد التي تقدمها شركات الوساطة الكبيرة. فضلا عن أن البنوك التجارية لها حق بالتبليغ بإشعار السحب قبل أيام من تاريخ سحب الوديعة وتدفع المصارف التجارية أسعار الفائدة لهذه الودائع وفقا للأسعار السائدة في سوق النقد ما يعني أن أسعار الفائدة المدفوعة لهذه الودائع تتغير مع تغير أسعار فائدة السوق النقدي مع فوارق تنافسية،(Koch& MacDonald، 373:2015) وتتشابه هذه الودائع مع أموال سوق النقد المشترك إلا أنها تختلف مع ودائع تحت الطلب وحسابات الودائع الممكنة للتفاوض في أنها غير خاضعة لمتطلبات الاحتياطي

القانوني، لذا تفضل المصارف هذا النوع من الودائع كونها تقلل التكلفة الفعلية للمصرف مما يسمح بدفع أسعار أعلى لجذبها (خليل، 2018: 52).

ب- الودائع الثابتة(لأجل)

هي ودائع يتحدد موعد استحقاقها بحسب الاتفاق بين المصرف والمودع ولا يحق للمودع سحبها إلا بعد مرور المدة المتفق عليها وتتخذ هذه الفئه من الودائع أشكالا كالآتي(نعمة، 2018: 34).

- **ودائع لأجل:** هي الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات العامة والخاصة في إيداعها لدى المصرف التجاري لمدة محددة مقدما كأن تكون (15 يوما، 3 أشهر ، أو 6 أشهر ، أو سنة) و لا يمكن السحب منها قبل موعد الاستحقاق، كما ويرتفع سعر الفائدة على هذه الودائع بصورة طردية كلما ازداد حجم الوديعة وطالت مدة الإيداع، وفي حالة قيام العميل بسحب الوديعة كلها أو جزءا منها قبل الموعد المتفق عليه بين الطرفين عندئذ ستنخفض الفوائد المتفق عليها أيضا، كما لا تسحب هذه الودائع بواسطة الصكوك وتعد من أكثر أنواع الودائع جذبا لأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة وذلك لما يدفعه المصرف من فوائد عالية على هذا النوع من الودائع ويرجع السبب في هذا إلى إمكانية تنبؤ المصرف بحركة هذه الودائع ومن ثم استثمارها بشكل مناسب(أبو سمرة، 2007: 77).
- **الودائع الخاضعة لإشعار:** تلك الأموال التي يودعها الأفراد والمؤسسات لدى المصرف على أن لا يجرى سحبها إلا بعد إخطار المصرف قبل مدة زمنية تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لمعدلات الفائدة على الودائع لأجل(الحميري، 2006: 7) وتبرز أهمية هذه الودائع كونها تسمح للأفراد والمنظمات التي تحصل على الأموال بشكل دوري القدرة على استثمار أموالهم في هذا النوع من الودائع، كون بعض المنظمات لا ترغب في إيداع أموالها لمدة محددة خوفا من حاجتها للسيولة، إذ تكون هذه الودائع مثل حالة متوسطة بين الوديعة لأجل وبين الوديعة الجارية (نعمة: 2018: 34).
- **شهادات الإيداع القابلة للتداول:** هي شهادات صادرة عن المصرف التجاري إذ يقوم المصرف بإصدارها ويشهد بموجبها أن العميل قد قام بإيداع مبلغ محدد لديه ولمدة محددة من تاريخ إصدارها إلى تاريخ استحقاقها وبسعر فائدة محدد، ولحاملها الحق بوديعة مصرفية غالبا ما تكون بسعر فائدة محدد، ومدة استحقاقات ثابتة لا تقل عن 14 يوما، و يمكن إعادة بيعها إلى مستثمرين خارجيين في السوق الثانوية وذلك ما يميزها عن الودائع لأجل(الدسوقي، 2010: 123) وتعرف بأنها وديعة لأجل يصدر بشأنها شهادات من المصرف يحدد فيها مبلغ الوديعة وتاريخ استحقاقها وغالبا ما تكون أسعار الفائدة عليها مرتبطة بسعر الفائدة في سوق النقد وتصدر هذه الشهادات بفئتين، الأولى تكون قيمتها 100 دولار ويتراوح استحقاقها بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات ، والأخرى تسمى شهادات الإيداع الكبيرة والتي يكون الحد الأدنى لقيمتها هو 100 ألف دولار، والفئه الثانية تفضلها المنظمات وصناديق الاستثمار في الأسواق النقدية كبديل للأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل ، وهذه الشهادات لا يمكن استرداد مبلغها من المصارف المصدرة قبل موعد الاستحقاق (خليل، 2018: 54).

ت–ودائع التوفير:

وهي الودائع التي يكون التعامل بها من حيث الإيداع والسحب بموجب دفتر خاص وتمنح المصارف فوائد محدودة على هذا النوع من الودائع وغالبا ما يطلق عليها بالودائع الادخارية (مامندي، 2012: 43)، وتقضي الإشارة إلى أن التطور والنمو في ودائع التوفير يعكس مدى التطور في الوعي الادخاري داخل الاقتصاد الوطني بعدها ودائع التوفير من أكبر الأوعية الادخارية المطروحة في كثير من الاقتصاديات وخاصة الاقتصاديات النامية (Rose & Hudgins, 2008: 388).

إلا أن هناك سببين رئيسيين يحدان من قدرتها التنافسية مع الأشكال الادخارية الأخرى وهما

- ❖ انخفاض معدل العائد (الفائدة) لانخفاض المخاطرة فيها.
- ❖ تضمن للمدخر حماية أقل ضد التضخم لانخفاض الفائدة عليها (الزبيدي، 2011: 104).

4- العوامل المؤثرة على جذب الودائع المصرفية

أ- إدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع النظام المصرفي:

حيث تدل الإحصائيات والبيانات أن الاهتمام بالأنظمة المصرفية والتعامل معها يكون واسع النطاق في البلدان والمجتمعات المتقدمة أكثر من الدول النامية، فالمجتمعات التي تكون الثقافة المصرفية العادة المصرفية الشائعة تميل أنظمتها المصرفية إلى النمو والازدهار(حمد، 2015: 29).

ب- الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي:

والذي يؤدي بالمحصلة النهائية إلى الثقة بالجهاز المصرفي والإقبال والتعامل مع المصارف بشكل متزايد حيث تحتاج المصارف لكي تنمو وتزدهر إلى بيئة مستقرة، ودليل ذلك إقبال كثير من المودعين على التعامل مع مصارف دول أوربا مثل المصارف السويسرية والإنكليزية (أبو حمد،2002: 144).

ت- السمات الشخصيــة والماديــة للمصرف:

يميل الأفراد إلى التعامل مع المصارف الناجحة وذات الشهرة الحسنة والتي تواكب التطورات التي تحدث في العالم سواء أكان ذلك متعلقا ببناية المصرف أم كان متعلقا بالأجهزة والحاسبات الآلية التي يستخدمها المصرف أم بكفاءة أداء الموظفين ورحابة صدورهم تجاه الزبون، فكلما تزايدت هذه الأشياء من المستطاع أن يكسب زبائن أكثر(أبو حمد،2002: 144).

ث- **تقديم مزايا جديدة ومبتكرة ومجزية لمودعين:**

تلجأ المصارف كجزء من استراتيجيتها إلى تعديل هيكل أسعار الفائدة Price Interest Frame ولو بشكل طفيف لديها لتكون قادرة على مواجهة المنافسة، أو أن تستخدم نظم إيداع جديدة مثل الميزة التأمينية الودائع أو ربط العائد على الودائع بأرباح المصرف أو تيسير أنظمة اليانصيب المجزية لاستقطاب الودائع(ابو حمد،2002: 144).

المحور الثالث ((الجانب العملي للبحث))

تحليل علاقة الارتباط واختبار الفرضيات

أولا: الترميز والتوصيف

تناول البحث البيانات التي تمثل جدول رقم (1) والتي تضمنت متغيرين الأول المتغير المستقل (Independent Variables), وهو الكثافة المصرفية والثاني يمثل المتغير المعتمد (Dependent Variable) وهو حجم الودائع وجدول (1) يبين ترميز تلك المتغيرات.

جدول(1) ترميز متغيرات البحث

المتغير	النوع	المتغير الفرعي	الرمز
الكثافة المصرفية X	**مستقل**	**عدد فروع المصارف**	**X_1**
		الحسابات المصرفية	**X_2**
		البطاقات المصرفية	**X_3**
		عدد أجهزة الصراف الآلي ATM	**X_4**
		عدد نقاط POS	**X_5**
حجم الودائع Y	**معتمد**	**المجموع الكلي لودائع المصارف**	**Y_1**
		الودائع الثابتة للمصارف	**Y_2**
		ودائع التوفير للمصارف	**Y_3**
		الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية لدى المصارف التجارية	**Y_4**

الجدول : إعداد الباحث

ثانيا :اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Normality test :

إن اختبار فرضيات البحث الحالية يعتمد على الإحصاء المعلمي (Parametric Statistics) الذي يقوم على افتراض أساس مفاده أن البيانات الخاضعة للتحليل يجب أن تتبع التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) , وإذا اعتمدت الأساليب المعلمية لبيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي عندها لا يمكن الوثوق بالنتائج المستحصلة عن تلك الاختبارات (Field, 2009: 132)

عمل الباحث على تطبيق البيانات ضمن أحد أهم الاختبارات الخاصة بالتوزيع الطبيعي للبيانات وهو اختبار (Kolmogrove-Smirnov) والذي كانت نتائجه في جدول رقم (2)

جدول (2) اختبار التوزيــع الطبيعــي لبيانات متغيرات البحث

الكثافة المصرفية (متغير مستقل)					
أ	الكثافة المصرفية	0.750	0.657	المحسوبة أكبر من المعيارية	تتوزع طبيعيا
1	عدد فروع المصارف	0.653	0.167	المحسوبة أكبر من .Sig	تتوزع طبيعيا
2	الحسابات المصرفية	0.873	0.098	المحسوبة أكبر من .Sig	تتوزع طبيعيا
3	البطاقات المصرفية	0.994	0.112	تتوزع طبيعيا	تتوزع طبيعيا
4	عدد أجهزة الصراف الآلي ATM	0.657	0.146	تتوزع طبيعيا	
5	عدد نقاط POS	0.768	0.264	تتوزع طبيعيا	
حجم الودائع (متغير معتمد)					
ب	حجم الودائع	0.993	0.124	المحسوبة أكبر من .Sig	تتوزع طبيعيا
1	المجموع الكلي لودائع المصارف التجارية	0.768	0.235	المحسوبة أكبر من .Sig	تتوزع طبيعيا
2	الودائع الثابتة للمصارف التجارية	0.666	0.145	المحسوبة أكبر من .Sig	تتوزع طبيعيا
3	ودائع التوفير للمصارف التجارية	0.556	0.113	المحسوبة أكبر من .Sig	تتوزع طبيعيا
4	الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية لدى المصارف التجارية	0.994	0.112		
المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستخدام برنامج SPSS Ver. 23					

يتبين من جدول(2) أن البيانات الخاصة بمتغيرات البحث جميعها تخضع للتوزيع الطبيعي مما يجعها مؤهلة للخضوع لأدوات التحليل المعلمى.

ثالثا: اختبار استقرارية المتغيرات (Stationary)

اختبرت استقراريه متغيرات البحث باستعمال برنامج (Eviews10) بالاعتماد على اختبار ديكيفولر الواسع (Augmented Dickey–Fuller) للبحث عن استقرار السلسلة الزمنية وهل كانت تعاني من جذر الوحدة (Unit Root) وكذلك تحديد رتبة تكاملها(Integrated rank) , وبعد إجراء الاختبار على جميع المتغيرات, جرى إلى النتائج المبينة في جدول (3) :

جدول(3) نتائــج اختبار ديكيفولر الواسع (ADF) لجذر الوحدة عند المستوى

نوع المتغير	اسم المتغير	ADF	القيمة الحرجة		درجة التكامل	القيمة الاحتمالية	المعنوية
مستقل	عدد فروع المصارف	Intercept	-3.949637	-3.081002	I(0)	0.0102	معنوي
		Trend & Intercept	-3.790131	-3.759743	I(0)	0.0476	معنوي
		No Trend & No Intercept	-7.882321	-1.968430	I(0)	0.0000	معنوي
	الحسابات المصرفية	Intercept	-4.296842	-3.403313	I(0)	0.0175	معنوي
		Trend & Intercept	-4.262735	-3.342688	I(0)	0.0120	معنوي
		No Trend & No Intercept	-3.418621	-2.636901	I(0)	0.0012	معنوي
	البطاقات المصرفية	Intercept	-3.848113	-3.081002	I(0)	0.0123	معنوي
		Trend & Intercept	-3.716904	-3.759743	I(0)	0.0537	معنوي
		No Trend & No Intercept	-3.994678	-1.966270	I(0)	0.0006	معنوي

	عدد أجهزة الصراف الآلي ATM	Intercept	-3.503533	-3.081002	I(0)	0.0233	معنوي
		Trend & Intercept	-5.187156	-3.791172	I(0)	0.0055	معنوي
		No Trend & No Intercept	-3.589100	-1.966270	I(0)	0.0015	معنوي
	عدد نقاط POS	Intercept	-4.064050	-3.098896	I(0)	0.0090	معنوي
		Trend & Intercept	-4.148901	-3.791172	I(0)	0.0284	معنوي
		No Trend & No Intercept	-3.737520	-1.966270	I(0)	0.0011	معنوي
معتمد	المجموع الكلي لودائع المصارف التجارية الودائع الثابتة للمصارف التجارية ودائع التوفير للمصارف التجارية	Intercept	-3.543358	-3.119910	I(0)	0.0243	معنوي
		Trend & Intercept	-3.828975	-3.388013	I(0)	0.0964	معنوي
		No Trend & No Intercept	-2.540739	-1.966270	I(0)	0.0150	معنوي
	الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية لدى المصارف	Intercept	-3.409202	-3.175352	I(0)	0.0346	معنوي

	المجموع الكلي لودائع المصارف التجارية الودائع الثابتة للمصارف التجارية	Trend & Intercept	-3.933364	-3.534001	I(0)	0.0861	معنوي
		No Trend & No Intercept	-2.850948	-1.966270	I(0)	0.0076	معنوي
	ودائع التوفير للمصارف التجارية المجموع الكلي لودائع المصارف التجارية	Intercept	-3.357884	-3.144920	I(0)	0.0353	معنوي
		Trend & Intercept	-3.875302	-3.070463	I(0)	0.1562	معنوي
		No Trend & No Intercept	-3.288834	-1.974028	I(0)	0.0035	معنوي
	الودائع الثابتة للمصارف التجارية	Intercept	-5.621003	-3.098896	I(0)	0.0006	معنوي
		Trend & Intercept	-5.479050	-3.791172	I(0)	0.0035	معنوي
		No Trend & No Intercept	-5.407002	-1.968430	I(0)	0.0000	معنوي
المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستخدام برنامج Eviews10							

نلاحظ من نتائج الاختبار استقرارية في جدول(3) باستعمال برنامج (Eviews10) وأن المتغيرات جميعها كانت مستقرة بمستواها الأصلي عند المعنوية (5%) بوجود الحد الثابت أو بحد ثابت واتجاه عام أو بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام وعليه يمكن القول بأن البيانات ذات اندماج عند المستوى لذلك يمكننا استعمال طريقة المربعات الصغرى لغرض تحقيق الفرضيات الخاصة بالبحث.

رابعا: اختبار فرضيـات البحث:

اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

في هذه الفقرة سيجري اختبار علاقة الارتباط لمتغير الكثافة المصرفية الذي يتضمن(عدد فروع المصارف– الحسابات المصرفية–البطاقات المصرفية– عدد أجهزة الصراف الآلي ATM – عدد نقاط POS) والمتغير حجم الودائع الذي يضم(المجموع الكلي لودائع المصارف – الودائع الثابتة للمصارف – ودائع التوفير للمصارف –الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية لدى المصارف التجارية), الهدف من التحليل استنبأ وجود علاقة بين المتغيرات ذات دلالة معنوية، إذ يساعد تحليل الارتباط تعيين الآتي:

1- اتجـاه العلاقـة

فإشارة الارتباط اذ ما كانت:

- ❖ موجب (POSITIVE): يشير إلى المتغيران يتغيران في اتجاه وأحد، كلما ارتفعت قيمة X فأن قيم Y ترتفع كذلك، وكلما تنقص أو تهبطت قيم X تهبط قيمY، أي وجود علاقة طردية بين المتغيران.
- ❖ سالب (NEGATIVE): يشير إلى المتغيرين في اتجاه متعاكس، كلما ارتفعت قيم X تنقص أو تهبط قيمY ، أي جود علاقة عكسية بين المتغيران.
- ❖ صفري (ZERO): ليس هناك علاقة خطية، (ليس هناك خط تتجمع من حوله النقاط) بين المتغيرين

2- قـوة العلاقـة

يتراوح إطار قيمة معامل الارتباط من(1+ إلى 1−)، تحديد إ شارة معامل الارتباط إذا ما كان الارتباط (موجب، أو سالب)، القيمة المرتفعة تشير إلى وجود ارتباط قوي، مثل القيمة (1+) فأن موجب تام معامل ارتباط، وإذا القيمة(1−) فأن سالب تام معامل ارتباط. وفيما يأتي الجدول رقم (4) يو ضح نطاق حجم قيمة معامل الارتباط (Dancy& Reidy، 2017 :182).

اذ سيتم ا ستعمال معامل الارتباط (Pearson) بير سون للك شف عن قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، لكونه أحد الأساليب الإحصائية الأكثر استعمالاً لتحديد العلاقات للمتغيرات في علوم (السلوك، والاجتماع، والنفس). اذ يتبين من الجدول رقم (4) أن جميع معامل الارتباط بين المتغيرات معنوية بدرجة عالية ومقبولة لأن قيمة Sig لكل منها أقل من مستوى المعنوية 1%.

3- المتغير المعتمد المجموع الكلي لودائع المصارف التجارية:

اختبار فرضية البحث الرئيسة (**الأولـــى**) والتي تفترض (**لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين مؤشرات الكثافة المصرفية والمجموع الكلي لودائع المصارف التجارية**).

اختبرت الفرضية عن طريق فرضيات فرعية آتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد فروع المـ صارف والمجموع الكلي لودائع المـ صارف التجارية)**

إذ يبلغ معامل الارتباط بين عدد فروع المـ صارف والمجموع الكلي لودائع المـ صارف التجارية (0.649**) وهو مؤشر علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين وهو معنوي بدرجة عالية، لأن قيمة Sig بلغت (0.000) أدنى من مستوى المعنوية 1%. يدل ذلك وجود ارتباط بين المتغيرين, يعني ذلك قبول الفرضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد فروع المـ صارف والمجموع الكلي لودائع المـ صارف التجارية)** مما يدلّ على أن عدد فروع المصارف لها تأثير فعّال وجوهري في مجموع الودائع الكلي للمصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الثانية:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الحـ سابات المـ صرفية والمجموع الكلي لودائع المـ صارف التجارية)**

ويبلغ معامل الارتباط للحـ سابات المـ صرفية والمجموع الكلي لودائع المـ صارف التجارية (0.650**) وهو مؤ شر علاقة طردية متو سطة بين المتغيرين وهو معنوي بدرجة عالية لأن قيمة Sig بلغت (0.000) أدنى من مـ ستوى المعنوية 1%. يدل ذلك وجود ارتباط بين المتغيرين, يعني ذلك قبول الفرضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الحـ سابات المـ صرفية والمجموع الكلي لودائع المـ صارف التجارية)** مما يدلُ على أن الحـ سابات المصرفية لها أثر فعّال في مجموع الودائع الكلي للمصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين البطاقات المـ صرفية والمجموع الكلي لودائع المـ صارف التجارية)**

ويبلغ معامل الارتباط بين البطاقات المـ صرفية والمجموع الكلي لودائع المـ صارف التجارية (0.773**) وهو مؤشر علاقة طردية عالية بين المتغيرين وهو معنوي بدرجة عالية لأن قيمة Sig بلغت (0.000) أدنى من مـ ستوى المعنوية 1%. يدل ذلك وجود ارتباط مرتفع بين المتغيرين, يعني ذلك قبول الفر ضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين البطاقات المـ صرفية والمجموع الكلي لودائع المـ صارف التجارية)** مما يدلُ على أن البطاقات المصرفية لها تأثير فعّال وجوهري في المجموع الكلي لودائع المصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد أجهزة الـ صراف الآلي ATM والمجموع الكلي لودائع المصارف التجارية)**

ويبلغ معامل الارتباط بين عدد أجهزة الصراف الآلي ATM والمجموع الكلي لودائع المصارف التجارية (0.724**) وهو مؤ شر علاقة طردية عالية بين المتغيرين وهو معنوي بدرجة عالية لأن قيمة Sig بلغت (0.000) أدنى من مستوى المعنوية 1%. يدل ذلك وجود ارتباط عالي بين المتغيرين, يعني ذلك قبول الفرضية البديلة التي تفترض **(يوجد**

علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد أجهزة الصراف الآلي ATM والمجموع الكلي لودائع المصارف التجارية) مما يدلّ على أن عدد أجهزة الصراف الآلي ATM لها تأثير فعّال وجوهري في مجموع الودائع الكلي للمصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الخامسة:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد نقاط POS والمجموع الكلي لودائع المصارف التجارية)**

إذ يبلغ معامل الارتباط بين عدد نقاط POS والمجموع الكلي لودائع المصارف التجارية (0.631**) وهو مؤشر علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين وهو معنوي بدرجة عالية لأن قيمة .Sig بلغت (0.000) أدنى من مستوى المعنوية 1% يدلُ ذلك وجود ارتباط بين المتغيرين, يعني ذلك قبول الفرضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد نقاط POS والمجموع الكلي لودائع المصارف التجارية)** مما يدلُ على أن عدد نقاط POS لها تأثير فعّال وجوهري في مجموع الودائع الكلي للمصارف .

4- المتغير المعتمد الودائع الثابتة:

اختبار فرضية البحث الرئيسة (**الأولى**) التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين مؤشرات الكثافة المصرفية والودائع الثابتة).**

تختبر الفرضية عن طريق فرضيات فرعية آتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد فروع المصارف والودائع الثابتة)**

ويبلغ معامل الارتباط بين عدد فروع المصارف والودائع الثابتة (0.027-) وهو مؤشر علاقة عكسية ضعيفة جداً بين المتغيرين وهو غير معنوي لأن قيمة Sig بلغت (0.839) أكبر من مستوى المعنوية 5%. يدل هذا عدم وجود ارتباط للمتغيرين, يعني ذلك رفض الفرضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد فروع المصارف والودائع الثابتة)** مما يدلُ على أن عدد فروع المصارف ليس لها تأثير فعّال وجوهري في الودائع الثابتة.

الفرضية الفرعية الثانية:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الحسابات المصرفية والودائع الثابتة)**

إذ يبلغ معامل الارتباط للحسابات المصرفية والودائع الثابتة (0.058-) وهو مؤشر علاقة عكسية ضعيفة جداً بين المتغيرين وهو غير معنوي لأن قيمة Sig بلغت (0.658) أكبر من مستوى المعنوية 5%. وهذا يدلّ عدم وجود ارتباط للمتغيرين, يعني ذلك رفض الفرضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الحسابات المصرفية والودائع الثابتة)** مما يدلُ أن الحسابات المصرفية ليس لها تأثير فعّال وجوهري في الودائع الثابتة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين البطاقات المصرفية والودائع الثابتة)**

ويبلغ معامل الارتباط بين البطاقات المصرفية والودائع الثابتة (0.128) وهو مؤشر علاقة طردية ضعيفة جداً بين المتغيرين وهو غير معنوي لأن قيمة Sig بلغت (0.329) أقل من مستوى المعنوية 5%. وهذا يدلُ على عدم وجود

ارتباط للمتغيرين, يعني ذلك رفض الفر ضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين البطاقات المصرفية والودائع الثابتة)** مما يدلّ أن البطاقات المصرفية ليس لها تأثير فعّال وجوهري في الودائع الثابتة.

الفرضية الفرعية الرابعة:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد أجهزة الصراف الآلي ATM والودائع الثابتة)**

ويبلغ معامل الارتباط بين عدد أجهزة الـ صراف الآلي ATM والودائع الثابتة (0.073) وهو مؤ شر علاقة طردية ضعيفة جداً بين المتغيرين وهو غير معنوي لأن قيمة Sig البالغة (0.579) أكبر من مستوى المعنوية 5%. وهذا يدل على عدم وجود ارتباط للمتغيرين, يعني ذلك رفض الفرضية البديلة والتي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد أجهزة الـ صراف الآلي ATM والودائع الثابتة)** مما يدلُ على أن عدد أجهزة الـ صراف الآلي ATM ليس لها تأثير فعّال وجوهري في الودائع الثابتة.

الفرضية الفرعية الخامسة:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد نقاط POS والودائع الثابتة)**

ويبلغ معامل الارتباط بين عدد نقاط POS والودائع الثابتة (0.071) وهو مؤ شر علاقة طردية ضعيفة جداً بين المتغيرين وهو غير معنوي لأن قيمة Sig بلغت (0.588) أكبر من مـ ستوى المعنوية 5%. وهذا يدل على عدم وجود ارتباط للمتغيرين, يعني ذلك رفض الفر ضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد نقاط POS والودائع الثابتة)** مما يدلُ على أن عدد نقاط POS ليس لها تأثير فعّال وجوهري في الودائع الثابتة.

5- المتغير المعتمد ودائع التوفير:

اختبار فرضية البحث الرئيسة (**الاولـ..ـى**) التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين مؤشرات الكثافة المصرفية وودائع التوفير)** .

تختبر الفرضية عن طريق فرضيات فرعية آتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد فروع المصارف وودائع التوفير)**

ويبلغ معامل الارتباط بين عدد فروع المصارف وودائع التوفير (0.630**) وهو مؤشر علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين وهو معنوي بدرجة عالية لأن قيمة Sig بلغت (0.000) أدنى من مـ ستوى المعنوية 1%. يدل ذلك وجود ارتباط متوسط بين المتغيرين, يعني ذلك قبول الفرضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد فروع المـ صارف وودائع التوفير)** مما يدلُ على أن عدد فروع المـ صارف لها تأثير فعّال وجوهري في ودائع التوفير.

الفرضية الفرعية الثانية:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الحسابات المصرفية وودائع التوفير)**

ويبلغ معامل الارتباط للحـ سابات المـ صرفية وودائع التوفير (0.658**) وهو مؤ شر علاقة طردية متو سطة بين المتغيرين وهو معنوي بدرجة عالية لأن قيمة Sig بلغت (0.000) أدنى من مـ ستوى المعنوية 1%. يدلُ ذلك وجود

ارتباط للمتغيرين, يعني ذلك قبول الفر ضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الحـ سابات المصرفية وودائع التوفير)** مما يدلُ أن الحسابات المصرفية لها تأثير فعّال وجوهري في ودائع التوفير.

الفرضية الفرعية الثالثة:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين البطاقات المصرفية وودائع التوفير)**

ويبلغ معامل الارتباط للبطاقات المـ صرفية وودائع التوفير (0.711**) وهو معنوي بدرجة عالية وهو مؤ شر علاقة طردية عالية بين المتغيرين وهو معنوي بدرجة عالية لأن قيمة Sig بلغت (0.000) أدنى من مـ ستوى المعنوية 1%. يدلُ ذلك وجود ارتباط بين المتغيرين, يعني ذلك قبول الفر ضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين البطاقات المـ صرفية وودائع التوفير)** مما يدل أن البطاقات المـ صرفية لها تأثير فعّال وجوهري في ودائع التوفير.

الفرضية الفرعية الرابعة:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد أجهزة الصراف الآلي ATM وودائع التوفير)**

ويبلغ معامل الارتباط بين عدد أجهزة الـ صراف الآلي ATM وودائع التوفير (0.719**) وهو مؤ شر علاقة طردية عالية بين المتغيرين وهو معنوي بدرجة عالية لأن قيمة Sig بلغت (0.000) أدنى من مستوى المعنوية 5%. يدل ذلك وجود ارتباط بين المتغيرين, يعني ذلك قبول الفر ضية البديلة والتي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد أجهزة الـ صراف الآلي ATM وودائع التوفير)** مما يدلُ على أن عدد أجهزة الـ صراف الآلي ATM لها تأثير فعّال وجوهري في ودائع التوفير.

الفرضية الفرعية الخامسة:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد نقاط POS وودائع التوفير)**

ويبلغ معامل الارتباط بين عدد نقاط POS وودائع التوفير (0.654**) وهو مؤشر علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين وهو معنوي بدرجة متوسطة لأن قيمه Sig بلغت (0.000) أدنى من مستوى المعنوية 1%. يدل ذلك وجود ارتباط للمتغيرين, يعني ذلك قبول الفرضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد نقاط POS وودائع التوفير)** مما يدل على أن عدد نقاط POS لها تأثير فعال وجوهري في ودائع التوفير.

6- المتغير المعتمد الودائع الجارية:

اختبار فرضية البحث الرئيسة (**الاولـ..ـى**) التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين مؤشرات الكثافة المصرفية والودائع الجارية).**

تختبر الفرضية عن طريق فرضيات فرعية آتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد فروع المصارف والودائع الجارية)**

ويبلغ معامل الارتباط بين عدد فروع المـ صارف والودائع الجارية (0.418**) وهو مؤ شر علاقة طردية متو سطة بين المتغيرين وهو معنوي بدرجة عالية لأن قيمة Sig بالغت (0.001) أدنى من مستوى المعنوية 1%. يدل ذلك وجود

ارتباط بين المتغيرين, يعني ذلك قبول الفر ضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد فروع المصارف والودائع الجارية)** مما يدلُ على أن عدد فروع المصارف لها تأثير فعّال وجوهري في الودائع الجارية.

الفرضية الفرعية الثانية:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الحسابات المصرفية والودائع الجارية)**

ويبلغ معامل الارتباط للحـ سابات الم صرفية والودائع الجارية (0.351**) وهو مؤ شر علاقة طردية متو سطة بين المتغيرين وهو معنوي بدرجة عالية لأن قيمة Sig بالغت (0.006) أقل من مستوى المعنوية 1%. يدل ذلك على وجود ارتباط للمتغيرين, يعني ذلك قبول الفر ضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الحـ سابات المصرفية والودائع الجارية)** مما يدلُ الحسابات المصرفية لها تأثير فعّال وجوهري في الودائع الجارية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين البطاقات المصرفية والودائع الجارية)**

ويبلغ معامل الارتباط بين البطاقات الم صرفية والودائع الجارية (0.474**) وهو مؤ شر علاقة طردية متو سطة ويدل على وجود ارتباط متو سط للمتغيرين, لأن قيمة Sig بلغت (0.000) أدنى من م ستوى المعنوية 1%. يدل ذلك وجود ارتباط بين المتغيرين, يعني ذلك قبول الفر ضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين البطاقات المصرفية والودائع الجارية)** مما يدلُ البطاقات المصرفية لها تأثير فعّال وجوهري في الودائع الجارية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد أجهزة الصراف الآلي ATM والودائع الجارية)**

ويبلغ معامل الارتباط بين عدد أجهزة الصراف الآلي ATM والودائع الجارية (0.430**) وهو مؤشر علاقة طردية متو سطة بين المتغيرين وهو معنوي بدرجة عالية لأن قيمة Sig بلغت (0.001) أدنى من م ستوى المعنوية 1%. يدل ذلك وجود ارتباط بين المتغيرين, يعني ذلك قبول الفر ضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد أجهزة الـ صراف الآلي ATM والودائع الجارية)** مما يدلُ على أن عدد أجهزة الـ صراف الآلي ATM لها تأثير فعّال وجوهري في الودائع الجارية.

الفرضية الفرعية الخامسة:

التي تفترض **(لا يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد نقاط POS والودائع الجارية)**

ويبلغ معامل الارتباط بين عدد نقاط POS والودائع الجارية (0.344**) وهو مؤشر علاقة طردية مقبولة بين المتغيرين وهو معنوي بدرجة عالية لأن قيمة Sig بلغت (0.007) أدنى من مستوى المعنوية 1%. يدل ذلك على وجود ارتباط بين المتغيرين, يعني ذلك قبول الفرضية البديلة التي تفترض **(يوجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين عدد نقاط POS والودائع الجارية)** مما يدل على أن عدد نقاط POS لها تأثير فعال وجوهري في الودائع الجارية.

جدول (5) مصفوفة الارتباط بين قيم الارتباط بين متغير الكثافة لمصرفية ومتغير حجم الودائع

المجموع الكلي لودائع المصارف التجارية	Pearson Correlation	**0.649****	**0.650****	**0.733****	**0.724****	**0.631****
	Sig. (2-tailed)	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
	N	**60**	**60**	**60**	**60**	**60**
الودائع الثابتة للمصارف التجارية	Pearson Correlation	**-0.027**	**-0.058**	**0.128**	**0.073**	**0.071**
	Sig. (2-tailed)	**0.839**	**0.658**	**0.329**	**0.579**	**0.588**
	N	**60**	**60**	**60**	**60**	**60**
ودائع التوفير للمصارف التجارية	Pearson Correlation	**0.630****	**0.658****	**0.711****	**0.719****	**0.654****
	Sig. (2-tailed)	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
	N	**60**	**60**	**60**	**60**	**60**
الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية لدى المصارف التجارية	Pearson Correlation	**0.418****	**0.351****	**0.474****	**0.430****	**0.344****
	Sig. (2-tailed)	**0.001**	**0.006**	**0.000**	**0.001**	**0.007**
	N	**60**	**60**	**60**	**60**	**60**
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).						

الجدول : إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS V.23

المحور الرابع / ((الاستنتاجات والتوصيات))

أولا: الاستنتاجات

1- أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة الارتباط بين متغيرات الكثافة المصرفية الذي يتضمن(عدد فروع المصارف- الحسابات المصرفية-البطاقات المصرفية- عدد أجهزة الصراف الآلي ATM – عدد نقاط POS) و المجموع الكلي لودائع المصارف التجاري حيث بلغ معامل الارتباط بين(عدد فروع المصارف , الحسابات المصرفية و عدد نقاط POS) وبين المجموع الكلي لودائع المصارف التجارية (0.649**) , (0.650**),(0.631**) وهو مؤشر علاقة طردية متوسطة بين المتغيرات أي يجب زيادة عدد فروع المصارف وانتشارها بشكل كبير بما يضمن تدفق الودائع المصرفية بشكل كبير, أما معامل الارتباط (بين البطاقات المصرفية و عدد أجهزة الصراف الآلي ATM) و(المجموع الكلي لودائع المصارف التجارية) قد بلغ (0.773**) و (0.724**) هو مؤشر علاقة طردية عالية مما يدل على أن لها تأثيرا فعالا وجوهريا كبيرا في استقطاب الودائع .

2- أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة الارتباط بين متغيرات الكثافة المصرفية الذي يتضمن(عدد فروع المصارف- الحسابات المصرفية-البطاقات المصرفية- عدد أجهزة الصراف الآلي ATM – عدد نقاط POS) و الودائع الثابتة حيث بلغ معامل الارتباط بين (عدد فروع المصارف , الحسابات المصرفية) وبين ودائع التوفير (0.027-) و (0.058-) على التوالي هو مؤشر علاقة عكسية ضعيفة جدا, أما معامل الارتباط (البطاقات المصرفية, أجهزة الصراف الآلي ATM و عدد نقاط POS) قد بلغ (0.128), (0.073) و (0.071) وهو علاقة طردية ضعيفة جدا بين المتغيرات وهذا يدل على عدم وجود ارتباط بين المتغيرات .

3- أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة الارتباط بين متغيرات الكثافة المصرفية الذي يتضمن(عدد فروع المصارف- الحسابات المصرفية-البطاقات المصرفية- عدد أجهزة الصراف الآلي ATM – عدد نقاط POS) و ودائع التوفير حيث بلغ معامل الارتباط بين(عدد فروع المصارف , الحسابات المصرفية و عدد نقاط POS) وبين ودائع التوفير (0.630**) , (0.658**),(0.654**) هو مؤشر علاقة طردية متوسطة مما يدل على أن لها تأثيرا فعالا وجوهريا كبيرافي استقطاب ودائع التوفير, اما معامل الارتباط (بين البطاقات المصرفية و عدد أجهزة الصراف الآلي ATM) و(ودائع التوفير) قد بلغ (0.711**) و (0.719**) هو مؤشر علاقة طردية عالية مما يدل على أن لها تأثيرا فعالا وجوهريا كبيرا في استقطاب ودائع التوفير .

4- أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة الارتباط بين متغير الكثافة المصرفية الذي يتضمن(عدد فروع المصارف- الحسابات المصرفية-البطاقات المصرفية- عدد أجهزة الصراف الآلي ATM – عدد نقاط POS) و الودائع الجارية حيث بلغ معامل الارتباط بين (عدد فروع المصارف , الحسابات المصرفية , البطاقات المصرفية, أجهزة الصراف الآلي ATM و عدد نقاط POS) وبين ودائع الجارية (0.418**) , (0.351**),(0.474**) , (0.430**) و(0.344**) على التوالي هو مؤشر علاقة طردية متوسطة مما يدل على أن لها تأثيرا فعالا وجوهريا كبيرا في استقطاب و الودائع الجارية.

5- ارتفاع اعداد المصارف العاملة في العراق وفروعها في السنوات القليلة السابقة أثر بشكل إيجابي على نسبة الأفراد الذين لديهم حساب مصرفي، وهذا دلال على دخول مجموعات جديدة إلى القطاع المصرفي الرسمي وأثر بشكل إيجابي على ودائع الجمهور، حيث حقق الجهاز المصرفي على مدار السنوات السابقة تقدما مستمرا في حشد وتعبئة المدخرات، لكن ما تزال دون الطموح في ظل المقارنة مع النسب العالمية.

6- هناك تحسن طفيف في السنوات القليلة السابقة على مستوى انتشار نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي والبطاقات البلاستيكية في المدن الكبيرة والتي لا يزال دون الطموح، في ظل زيادة النشاط الاقتصادي ونمو الأسواق وزيادة عدد السكان البالغين مما يعني استفادة عدد أكثر من المواطنين، خاصة في توفير السيولة، دون الحاجة للتوجه إلى المصرف.

ثانيا: التوصيات

1- السعي على تحسين البنى التحتية بصورة عامة والمناطق الريفية بصورة خاصة مثل تعبيد الطرق، توفير الكهرباء، وإنشاء شبكات الاتصالات سلكيا ولاسلكيا وهذا من شأنه تسهيل المبادلات التجارية وتقليل التعامل بالأوراق النقدية، ورفع من معدل الطلب على الخدمات المصرفية والمالية، والتشجيع على رفع شعار مجتمع أقل نقدية.

2- دعم تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية، التي تساعد على تحسن انتشار ووصول الخدمات المالية والمصرفية، ووضع قواعد وقوانين تنظيمية ممكنة للتطبيق على أرض الواقع لسلامة مكان العمل، وحماية المستهلك، وتعزيز المنافسة بين الهيئات المالية.

3- تصميم برامج للتوعية ووضع إطار فعال لنشر المعرفة المالية، بهدف تثقيف وطمأنة الجمهور من أجل تحسين مستوى إدراكهم للمنتجات المصرفية والمالية، وتعزيز ثقتهم بما تحمل هذه المنتجات من مخاطر وما تتيحه من فرص، هذا من جانب ومن الجانب آخر، بالإمكان بث الوعي عن طريق تكثيف الدورات والنشرات التثقيفية لتعريف الشباب، وإطلاق مبادرات جديدة كتدريب وتزويد الخرجين بالمعرفة الحديثة، المتعلقة بالعمل المصرفي، ومبادرات لدعم النشاطات والمشاريع ذات الطابع المجتمعي والإنساني.

4- تشجيع المصارف على التوسع بالانتشار الجغرافي بفتح فروع جديدة للبنوك وفق دراسة لغرض التوزيع المصرفي الصحيح، بالأخص في الأماكن النائية، والريفية، والأقضية، والنواحي بما يناسب الزيادة الحاصلة بعدد السكان، لتسهيل إيصال الخدمات إلى الطبقة المهمشة.

المصادر References

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: الكتب

1- أبو حمد، رضا صاحب، "إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر"، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الاردن،2002.

2- الدسوقي ، إيهاب ، " النقود والبنوك والبورصة " ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مصر ، 2010 .

3- الزبيدي، حمزة محمود، "إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

4- عابد، زهير عبداللطيف، أبو سعيد، أحمد العابد، "إدارة العلاقات العامة وبرامجها" ،دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

5- مامندي، غازي، "إدارة البنوك"، مطبعة حجي هاشم، أربيل، العراق،، 2012.

ثالثا: الأطاريح

6- أبو سمرة، رانية خليل حسان، "تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2007.

7- الحميري ، بشار عباس حسين جواد ، " أثر إدارة التدفقات النقدية على الأداء المصرفي " رسالة ماجستير ، أدارة الأعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2006 .

8- المكصوصي، إيمان عدنان سعيد، "التوازن بين سلوك الودائع وتوظيفات أموال المصارف التجارية دراسة وتطبيقية في مصرف الرافدين للفترة من سنة 1991-1999"، رسالة ماجستير في علوم إدارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2000.

9-خليل، أمير علي، "مساهمة التكنلوجية المالية شركة (Fin Tech) في دعم البنوك الودائع وانعكاسها في التعزيز السياسة النقدية دراسة تحليلية في العراق تركيا 2015-2017" ،اطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2018.

10- حمد، ياسر باسل محمد، "أثر أنشاء المؤسسة الفلسطينية لضما الودائع على تطوير الودائع دراسة ميدانية على البنوك الاسلامية العاملة في فلسطين" ،رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

11- مهدي، لينا صلاح، "دور التفرع المصرفي والشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2019.

12- نعمة، أسماء هادي، "أثر تغيرات أسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر الية جذب الودائع دراسة تحليلية في المصارف التجارية العراقية للمدة(2004-2017)"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد،2018.

رابعا: البحوث

13- اللامي، علي حسين نوري، "أثر الودائع في صافي دخل المصارف"، مجلة الكلية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد48، 2016.

14- النصيري، سمير، "منهجية الاصلاح الاقتصادي والمصرفي في العراق" ، اتحاد المصارف العربية، بغداد، 2017.

15- سليمان، آدم النور، "الانتشار المصرفي ودورة في التنمية الاقتصادية: دراسة ميدانية على البنك الزراعي السوداني ولاية جنوب دار فور(2008-2012)" ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم التكنلوجيا، مجلد(15)، العدد(1)، دار المنظومة.

16- داود، سمير سهام، مجبل، رسل عمر، "نظام تأمين الودائع ودورة في تحقيق الأمان المالي للمدة (2010-2018) دراسة تجارب بلدان مختارة مع الإشارة إلى العراق"، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2020.

17- محمد، حسين علي، "الانتشار المصرفي ودورها في تقديم الخدمة المصرفية باستخدام محافظة البصرة نموذجا، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، 2019.

خامسا: المصادر الاجنبية

18- Jakob. H & Tigran. P , (2011), " Bank branching size ,Market concentration and Bank earnings Volatility in the us ", Journal Finance and Economics, Volume10 Number 3 .

19- Koch ,Timothy W. , MacDonald, S. Scott;" Bank Management " ,Eighth Edition, Cengage Learning ,Boston, USA, 2015.

20- Rose , peter S. & Hudgins , Sylvia C. , (2008) , " Bank Management & Financial Services " , 7th ed. , McGraw- Hill / Irwin , United States Of America.

21- Saunders, Anthony, Cornett, Marcia Millon;" Financial markets and institutions" , 5th ed., he McGraw-Hill/Irwin series in finance, us, 2012.

الملحق (1) المجموع الكلي لودائع المصارف التجارية

Monetary Sector

Deposits

Total of Deposit with Commercial Bank (Million IQD)

(مليون دينار) التجارية الكلي لودائع المصارف المجموع

Data Range: 01/31/2017 To: 12/31/2021

Date	Value
01/31/2017	62,500,903
02/28/2017	62,531,336
03/31/2017	62,551,906
04/30/2017	62,259,076
05/31/2017	63,229,728

06/30/2017	62,744,093
07/31/2017	62,894,748
08/31/2017	64,141,279
09/30/2017	63,022,067
10/31/2017	63,068,767
11/30/2017	4,447,642
12/31/2017	67,048,631
01/31/2018	66,452,992
02/28/2018	66,331,049
03/31/2018	65,726,874
04/30/2018	66,154,207
05/31/2018	65,693,132
06/30/2018	67,522,942
07/31/2018	69,991,107
08/31/2018	72,626,651
09/30/2018	75,544,717
10/31/2018	74,146,983
11/30/2018	77,179,893
12/31/2018	76,893,927
01/31/2019	74,370,984
02/28/2019	73,175,387
03/31/2019	74,936,113
04/30/2019	76,431,773
05/31/2019	77,398,365
06/30/2019	78,458,966
07/31/2019	80,836,222
08/31/2019	82,245,397
09/30/2019	82,011,901

10/31/2019	82,022,263
11/30/2019	81,696,631
12/31/2019	82,106,425
01/31/2020	80,971,821
02/29/2020	81,974,934
03/31/2020	82,008,848
04/30/2020	81,428,850
05/31/2020	77,667,915
06/30/2020	76,507,469
07/31/2020	77,003,376
08/31/2020	78,326,686
09/30/2020	78,769,508
10/31/2020	77,724,685
11/30/2020	78,084,320
12/31/2020	84,924,168
01/31/2021	83,647,634
02/28/2021	84,495,240
03/31/2021	84,992,851
04/30/2021	85,669,840
05/31/2021	86,107,308
06/30/2021	87,044,380
07/31/2021	88,944,567
08/31/2021	91,925,238
09/30/2021	91,169,342
10/31/2021	93,427,222
11/30/2021	93,546,369
12/31/2021	96,071,378

المصدر: البنك المركزي العراقي/الموقع الإحصائي

الملحق (2) الودائع الجارية

Monetary Sector

Deposits

Current Deposits &Deposit of current

nature with Commercial bank (Million IQD)

الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية لدى المصارف التجارية (مليون دينار)

Data Range: 01/31/2017 To: 12/31/2021

Date	Value
01/31/2017	43,975,487
02/28/2017	43,979,807
03/31/2017	44,235,005
04/30/2017	43,924,310
05/31/2017	44,821,504
06/30/2017	44,124,201
07/31/2017	44,062,560
08/31/2017	45,167,669
09/30/2017	44,071,038
10/31/2017	44,032,439
11/30/2017	45,383,617
12/31/2017	47,839,010
01/31/2018	46,950,587
02/28/2018	46,649,709
03/31/2018	46,005,969
04/30/2018	46,440,444
05/31/2018	45,851,572
06/30/2018	47,469,850
07/31/2018	49,821,154
08/31/2018	52,386,561
09/30/2018	54,982,504

10/31/2018	53,429,232
11/30/2018	56,060,486
12/31/2018	55,464,737
01/31/2019	52,892,192
02/28/2019	51,500,928
03/31/2019	52,932,284
04/30/2019	53,600,386
05/31/2019	55,450,563
06/30/2019	57,033,888
07/31/2019	59,806,184
08/31/2019	59,816,748
09/30/2019	59,372,067
10/31/2019	59,758,868
11/30/2019	59,754,181
12/31/2019	59,917,740
01/31/2020	59,239,692
02/29/2020	59,953,365
03/31/2020	59,902,266
04/30/2020	59,873,325
05/31/2020	56,253,157
06/30/2020	55,203,836
07/31/2020	55,938,305
08/31/2020	57,637,625
09/30/2020	57,852,793
10/31/2020	56,845,795
11/30/2020	57,357,356
12/31/2020	63,395,764
01/31/2021	61,997,891

02/28/2021	63,020,812
03/31/2021	63,278,890
04/30/2021	63,623,362
05/31/2021	63,906,738
06/30/2021	64,479,803
07/31/2021	66,238,400
08/31/2021	67,799,755
09/30/2021	66,633,907
10/31/2021	68,774,347
11/30/2021	68,616,183
12/31/2021	70,275,886

المصدر: البنك المركزي العراقي/الموقع الإحصائي

الملحق (3) الودائع الثابتة

Monetary Sector

Deposits

Time Deposit with Commercial Banks (Million IQD)

التجارية للمصارف الودائع الثابتة (مليون دينار)

Data Range: 01/31/2017 To: 12/31/2021

Date	Value
01/31/2017	8,924,947
02/28/2017	8,881,258
03/31/2017	8,613,308
04/30/2017	8,631,546
05/31/2017	8,645,971
06/30/2017	8,731,095
07/31/2017	8,770,175
08/31/2017	8,775,933
09/30/2017	8,787,404

10/31/2017	8,798,512
11/30/2017	8,819,631
12/31/2017	8,630,534
01/31/2018	8,903,312
02/28/2018	8,994,176
03/31/2018	9,030,852
04/30/2018	9,020,751
05/31/2018	9,094,731
06/30/2018	9,178,134
07/31/2018	9,206,525
08/31/2018	9,217,745
09/30/2018	9,508,075
10/31/2018	9,541,683
11/30/2018	9,765,956
12/31/2018	9,658,639
01/31/2019	9,754,935
02/28/2019	9,848,362
03/31/2019	10,074,485
04/30/2019	10,766,820
05/31/2019	9,777,668
06/30/2019	9,076,756
07/31/2019	8,436,177
08/31/2019	9,714,826
09/30/2019	9,736,257
10/31/2019	9,708,924
11/30/2019	9,620,802
12/31/2019	9,574,065
01/31/2020	9,326,891

02/29/2020	9,506,789
03/31/2020	9,696,936
04/30/2020	9,333,032
05/31/2020	9,297,558
06/30/2020	9,267,504
07/31/2020	9,007,690
08/31/2020	8,577,495
09/30/2020	8,602,570
10/31/2020	8,709,326
11/30/2020	8,700,857
12/31/2020	8,875,507
01/31/2021	8,895,668
02/28/2021	8,511,243
03/31/2021	8,455,651
04/30/2021	8,546,344
05/31/2021	8,609,270
06/30/2021	8,755,672
07/31/2021	8,723,187
08/31/2021	9,963,009
09/30/2021	10,109,626
10/31/2021	10,139,260
11/30/2021	10,199,471
12/31/2021	10,329,237

المصدر : البنك المركزي العراقي/الموقع الإحصائي

الملحق (4) ودائع التوفير

Monetary Sector

Deposits

Savings Deposits with Commercial Bank (Million IQD)

(مليون دينار) للمصارف التجارية التوفير ودائع

Data Range: 01/31/2017 To: 12/31/2021

Date	Value
01/31/2017	9,600,469
02/28/2017	9,670,271
03/31/2017	9,703,593
04/30/2017	9,703,220
05/31/2017	9,762,253
06/30/2017	9,888,797
07/31/2017	10,062,013
08/31/2017	10,197,677
09/30/2017	10,163,625
10/31/2017	10,237,816
11/30/2017	10,244,394
12/31/2017	10,579,087
01/31/2018	10,599,093
02/28/2018	10,687,164
03/31/2018	10,690,053
04/30/2018	10,693,012
05/31/2018	10,746,829
06/30/2018	10,874,958
07/31/2018	10,963,428
08/31/2018	11,022,345

09/30/2018	11,054,138
10/31/2018	11,176,068
11/30/2018	11,353,451
12/31/2018	11,770,551
01/31/2019	11,723,857
02/28/2019	11,826,097
03/31/2019	11,929,344
04/30/2019	12,064,567
05/31/2019	12,170,134
06/30/2019	12,348,322
07/31/2019	12,593,861
08/31/2019	12,713,823
09/30/2019	12,903,577
10/31/2019	12,554,471
11/30/2019	12,321,648
12/31/2019	12,614,620
01/31/2020	12,405,238
02/29/2020	12,514,780
03/31/2020	12,409,646
04/30/2020	12,222,493
05/31/2020	12,117,200
06/30/2020	12,036,129
07/31/2020	12,057,381
08/31/2020	12,111,566
09/30/2020	12,314,145

10/31/2020	12,169,564
11/30/2020	12,026,107
12/31/2020	12,652,897
01/31/2021	12,754,075
02/28/2021	12,963,185
03/31/2021	13,258,310
04/30/2021	13,500,134
05/31/2021	13,591,300
06/30/2021	13,808,905
07/31/2021	13,982,980
08/31/2021	14,162,474
09/30/2021	14,425,809
10/31/2021	14,513,615
11/30/2021	14,730,715
12/31/2021	15,466,255

المصدر : البنك المركزي العراقي/الموقع الإحصائي